

لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي

« ٣٥٥ - ٤٣٧ هـ »

القسم الأول

تحقيق
الدكتور حاتم صالح الضامن
كلية الآداب - جامعة بغداد

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُشْكِلُ
إِعْرَابِ القُرْآنِ

الطبعة الثانية
١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر والتوزيع
مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢ ٢٤١٦٩٢ - ٢٩٥٥٠١
ص.ب (٧٤٦٠) برقياً: بيوشران ·

المقدمة

لقد استدعت طبيعة البحث أن تكون هذه الرسالة في قسمين : قسم للدراسة وآخر للتحقيق • تقع الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول تناولت في التمهيد دراسة مصادر ترجمة مكي ومصادر تحقيق المشكل • أما الفصل الأول فأفردته لحياة مكي تحدثت فيه عن اسمه ونسبه وولادته ونشأته وتنقلاته ومذهبه وشيوخه وتلاميذه ووفاته ، وختمته بالحديث عن علمه وأثره في نشر القراءات في الأندلس • وأما الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن مؤلفاته مع احصاء شامل لها • وأما الفصل الثالث فقد أخلصته للحديث عن كتابه ومنهجه والمآخذ عليه وأثره فيمن ألف بعده وخصصت ابن الشجري وأبا البركات الأنباري بالحديث أما الأول فلرده على مكي وأما الثاني فلنقوله عن كتاب مكي واستكثاره عنه • ثم ختمت هذا الفصل بوصف مخطوطات الكتاب العشر ومنهج التحقيق • ولم أبسط الحديث عن عصر المؤلف لكثرة ما كتب فيه •

وأخيرا أرى لزاما علي أن أذكر أن حسن الاشراف والتوجيه والرعاية التي أولانيها أستاذي الفاضل الدكتور مهدي المخزومي كانت خير عون لي على تذليل المصاعب • وأنا اليوم اذ أضيف الى المكتبة القرآنية كتابا آخر ظل بعيدا عنها أكثر من عشرة قرون أرجو أن أكون قد وفقت الى اضافة نافعة والله الموفق •

حاتم صالح الضامن
نيسان ١٩٧٣

حَولَ كِتاب
«مشكل إعراب القرآن»

حاتم صالح الضامن
كلية الآداب ـ الدراسات العليا

صدر أخيراً عن مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الأول من كتاب (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب المغربي بتحقيق ياسين محمد السواس. وما كان هذا العمل ليدفعني إلى الاهتمام به لولا أن لي عناية خاصة بهذا الكتاب إذ كان تحقيقه على عشر نسخ موضوع رسالتي للماجستير بإشراف العالم الفاضل الدكتور مهدي المخزومي. وكنت قد انتهيت منه قبل سنتين وقدمته إلى وزارة الإعلام فقررت مشكورة نشره في سلسلة كتب التراث.

وكان من حسن الصدف أن الأخ الأستاذ هلال ناجي قد وصل إليه الجزء الأول من الكتاب فقدمه لي مشكوراً كي أطلع عليه.

وبطبيعة الحال أخذت في عرض المطبوع على مصورات المخطوطات العشر التي اعتمدتها في التحقيق فساءني ما وجدت من أشياء أخل بها عمل المحقق وأشياء تصرف فيها فأضاف وأهمل، ويرجع بعضها إلى جهله بقواعد التحقيق العلمي وأصوله وبعضها الآخر إلى سقوط عبارات كثيرة من طبعته.

وإنني بعد أن انتهيت من قراءة الكتاب وجدت ملاحظاتي كثيرة جداً لا تتسع لها مجلة فأوجزت كثيراً وأسقطت ما حملته على الخطأ المطبعي وأبقيت ما هو ضروري، وسأقتصر هنا على الجزء الأول من الكتاب.

ملاحظات عامة في التحقيق:

أولاً ـ اعتمد المحقق على ست نسخ أربع منها ناقصة، وهي: النسخة التيمورية (ت) والنسخة الأحمدية (ح) ونسخة الظاهرية (ظ) ونسخة آل عبد القادر (ق) ونسخة المدينة (د) ونسخة الاسكوريال (س).

أما الأولى فهي ناقصة من أولها وفيها خرم كبير في وسطها وقد تصرف الناسخ بكثير من العبارات وأضاف كثيراً مما لا نجده في أي نسخة أخرى ومع هذا فقد جعلها المحقق أصلاً وهذا مخالف لقواعد التحقيق العلمي.

وأما الثانية فهي نسخة جيدة فيها بعض العبارات الساقطة. والثالثة نسخة تامة فيها عبارات ساقطة وهي الوحيدة التي تنفرد برواية سند الكتاب وهو مطابق للسند الذي ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته ص ٦٨ ولهذا جعلتها أصلاً عند تحقيقي للكتاب.

والرابعة ناقصة أيضاً وقد أشار المحقق في مقدمته إلى هذا النقص. والخامسة ناقصة الأول كذلك والسادسة ناقصة أيضاً تبدأ في أثناء سورة الحج. وبهذا يتبين لنا أن نسختين فقط تامتان هما (ح) و(ظ) مع سقوط بعض العبارات منهما وهذا يخل بأصول التحقيق، علماً بأن هناك مخطوطات جيدة أهملها المحقق واعتمدتها في تحقيقي منها:

١ ـ نسخة المدينة المرقمة ١٩٥، كتبت في القرن السادس الهجري.
٢ ـ نسخة المكتبة الأزهرية المؤرخة سنة ٦١١ هـ.
٣ ـ نسخة دار الكتب المصرية المؤرخة ٧٢٢ هـ.
٤ ـ نسخة دار الكتب المصرية الثانية المؤرخة ٧٨٣ هـ.
٥ ـ نسخة الأوقاف ببغداد المؤرخة ٨٤٤ هـ.
٦ ـ نسخة الخزانة التيمورية الثانية المرقمة ٨٧.

ولو رجع المحقق إلى واحدة منها لساعدته على ضبط النص وتحقيقه بصورة أكثر دقة إضافة إلى تداركه بعض العبارات الساقطة والغامضة.

وإليك ما سقط من الجزء الأول المطبوع: (الرقم الأول للصفحة والثاني للسطر).

١ ـ ١٤/٢٨ بعد كلمة الحاء: فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.
٢ ـ ٣/٥٤ بعد مسلمة: خبر ابتداء محذوف. وهي ثابتة في (ظ) التي اعتمدها.
٣ ـ ٦٤ قبل الفقرة ١٥٤: قوله: «وما أنزل على الملكين»: ما في موضع نصب عطف على السحر أو على ما في قوله: «واتبعوا ما». وقيل: هي حرف ناف أي لم ينزل على الملكين ببابل شيء.
١٢/٧٠ بعد كلهم: إلا أن تجعل الذين أوتوا الكتاب الأنبياء فيجوز ذلك.
١٣/٧٧ بعد ابتداء وخبر: وإله بدل من إلهكم.
٤ ـ ٧/٨٢ بعد وهم: على المدح للمضمرين والمدح داخل في الصلة.
٥ ـ ١/٩٣ بعد كلمة مضى: فحتى داخلة على جملة في المعنى وهي لا تعمل في الجمل، ويجوز في الكلام أن يرفع ويخبر عن الحال التي هو الآن.
٦ ـ ١١/١٠٦ بعد كلمة فسوق: إذ هو كله أصله الابتداء والخبر والجملة في موضع النعت ليوم.
٧ ـ ١٣/١٠٦ بعد إله: وحقيقته أن الله مبتدأ ولا إله ابتداء ثان وخبره محذوف أي الله لا إله معبود إلا هو وإلا هو بدل من موضع لا إله والجملة خبر عن الله. وكذلك قولك: لا إله إلا الله في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وإلا الله بدل من موضع لا إله وصفة له على الموضع.
وإن شئت جعلت إلا الله خبر لا إله. ويجوز النصب على الاستثناء.
٨ ـ ٧/١٢٤ بعد إلا هو: لا إله في موضع رفع بالابتداء وخبره محذوف. وإلا هو بدل من موضع لا إله وقيل هو.
٩ ـ ٩/١٤٣ بعد كلمة الابتداء: ويجوز أن يكون خبر الابتداء محذوفاً وإلا الله بدل من إله على الموضع تقديره: ما إله معبود أو موجود إلا الله.
١٠ ـ ٩/١٥١ بعد كلمة آيات: على أن يكون مقام إبراهيم الحرم كله ففيه آيات كثيرة وهو قول مجاهد ودليله «ومن دخله كان آمنا» يريد الحرم بلا اختلاف.
١١ ـ ١٤/١٥٣ بعد كلمة سواء: وتكون حالاً مقدرة لأن التلاوة لا تكون في

السجود ولا في الركوع والأحسن في ذلك أن تكون جملة لا موضع لها من الإعراب.

١٢ ـ ٤/١٧٣: يقعقع خلف رجليه بشن.

١٣ ـ ٩/٢٢٦ بعد كلمة حذف: ومذهب الخليل فيما حكى عنه سيبويه أن المحذوفة هي التي قبل الياء يريد الثالثة والذي يوجبه النظر وعليه أهل العلم هو أن. وعلى هذا يجب إسقاط الواو قبل كلمة المحذوفة.

١٤ ـ ١٥/٢٢٦ بعد كلمة غيرها: ولو حذفت الثالثة من أني لوجب حذف الثالثة في أننا ولكنا فتحذف علامة المضمر وذلك لا يجوز لأنه اسم والأسماء لا تحذف ولا يحذف بعضها لاجتماع أمثال.

١٥ ـ ٥/٢٥٣ بعد أن آمنوا: قال أبو محمد مكي بن أبي طالب رضي الله عنه: هذه الآية من أشكل ما في القرآن في إعرابها ومعناها وتفسيرها وأحكامها وقد أفردت لها كتاباً بيناها فيه.

١٦ ـ ١/٣٩١ بعد كلمة خبرها: والجملة في موضع نصب بتعلمون.

١٧ ـ ٣٣٨ السطر الأخير: فافهمه تصب إن شاء الله. وهي ثابتة في (ظ) أيضاً.

١٨ ـ ٣٧٦ بعد البيت: فجزم نضارب عطف على موضع جواب إذا وهو كان و.

١٩ ـ ٦/٣٩٢: وبلدة ليس بها أنيس. وهذا الشطر ثابت في ثلاث نسخ فأكثر.

ثانياً ـ لم يشر إلى الاختلافات بين النسخ التي اعتمدها وهو بهذا قد أخل بشرط مهم من شروط التحقيق العلمي.

ثالثاً ـ تصرف كثيراً بعبارات النسخ فأضاف وأسقط ما لا يتلاءم مع سياق النص دون إشارة إلى ذلك وهذا مناف للأمانة العلمية التي تشترط في المحقق ثم لا أدري كيف سوغ لنفسه حذف البسملة من أول كل سورة وهي ثابتة في الأصل ومعظم النسخ!! وإليك بعض الأمثلة:

٢/٣٥: نقل عبارة (ظ) فصحف في (يتصرف) وأضاف كلمة (أيضاً)

ولا وجود لها ولم يشر إلى ذلك.

٤/٣١٣ : وأخرج هو العامل فيه. هذا هو نص الأصل الذي اعتمده. تصرف بهذه العبارة دون إشارة فأثبت: فأخرج هو العامل في الظرف.

٥/٣٢٧ : فكرة اجتماع لفظ (من) مرتين. كذا وردت العبارة في (ح) إلا أنه أسقط كلمة (لفظ) دون إشارة.

رابعاً ـ أضاف إلى الأصل كل ما كتب في حواشي (ت) وكان يشير إلى بعضها أحياناً ويهمل الإشارة أحياناً أخرى والأمانة العلمية تقضي الالتزام بالنص وإسقاط ما ليس منه. وسأكتفي هنا بمثال واحد ورد في ص ٢٠٣، قال عن الفقرة (٦٠٢): هذه الفقرة بتمامها ساقطة في (ح، ظ، د). وفي الحقيقة أنها ليست في الأصل وإنما كانت في هامش الأصل وهي من زيادات الناسخ إلا أن المحقق لم يشر إلى ذلك وبالطبع سيظن القارىء أنها من الأصل وهي ليست منه البتة. وكذلك كان يشير إلى زيادات الأصل مرة ويهمل الإشارة أخرى وإليك بعض ما أهمل الإشارة إليه لا على سبيل الحصر.

٥٥ السطر الأخير: (الذي). زيادة في الأصل فقط.

٤/٥٧ : بفعل مضمر: زيادة في الأصل فقط.

٨/٥٧: سيئة: زيادة في الأصل فقط.

١٧/٦٢ : (قام أم قعد) و(كذلك): زيادة في الأصل فقط. ١٢/٧٠ : (كلهم): زيادة في الأصل فقط.

٣/٨١: في الاعتدال: زيادة في الأصل فقط... إلخ.

خامساً ـ تنبه إلى رد ابن الشجري على مكي بعد أن نشرته قبل عام في مجلة المورد فنقله في هامش الكتاب إلا أن نقله كان فيه تحريف إذ اعتمد النسخة التيمورية وفيها عبارات كثيرة ساقطة بسبب انتقال النظر ومن العجب أنه لم يفطن إلى ذلك إذ أن العبارة غير تامة ولكنه أبقاها على علاتها وإليك بعض الأمثلة أيضاً:

١ ـ ٢٩ /١٩ : والصحيح أن (ما) ها هنا نكرة موصوفة بالجملة، فلابد أن يعود... وصواب العبارة: والصحيح أن (ما) ها هنا نكرة موصوفة

بالجملة مقدرة باسم زمان فالمعنى: كل وقت أضاء لهم البرق مشوا فيه، فإن قيل: فإذا كانت نكرة موصوفة بالجملة فلابد أن يعود... ويلاحظ أن العبارة المتشابهة النهايات وكذا في الموضعين التاليين.

٢ - ١٥٢/الهامش: هذا القول نظير ما قاله في قوله تعالى (إلا رمزاً)، إنما (أذى) موضعه نصب بتقدير حذف الخافض أي لن يضروكم إلا بأذى كان مستقيماً. وصواب العبارة: (.... أي لن يضروكم إلا بأذى لأنك لو حذفت لن وإلا فقلت: يضرونك بأذى كان مستقيماً).

٣ - ٢٢/٢٣٨: ... وعمل صالحاً فلا خوف عليهم، فحذف الخبر الأول.. وصواب العبارة: (... فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم، فحذف الخبر الأول...).

يجدر بي هنا أن أذكر أن المحقق ذكر في المقدمة: ان ابن الشجري خص المجلسين الثمانين والحادي والثمانين لتتبع سقطاته وبلغ بها ستا وعشرين موضعاً. وقدوهم في ذلك إذ أن ابن الشجري خص معظم المجلس الحادي والثمانين لا كله كما يفهم من كلامه أولاً وأنه بلغ بها سبعاً وعشرين موضعاً ثانياً. (ينظر: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، مجلة المورد، العدد الأول من المجلد الثالث).

سادساً - نقل كثيراً من حواشي النسخة (ظ) وجل ما فيها منقول عن إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري والكتاب مطبوع أكثر من مرة ثم أنه لم يبين لنا لم اختار بعض هذه الحواشي وترك بعضها الآخر.

سابعاً - ألزم المحقق نفسه باثبات انتقاد أو ردود بعض العلماء على مكي ومنهم السفاقسي صاحب (المجيد في إعراب القرآن المجيد) إلا أنه اعتمد نسخة الظاهرية الناقصة فوقف في أثناء سورة آل عمران ص ١٥٩ وكان الأجدر به، ما دام قد ألزم نفسه، اعتماد نسخة تامة. وقد فاته كتاب مهم نقل كثيراً من آراء مكي راداً عليه هو(الدر المصون في علم الكتاب المكنون) للسمين الحلبي.

ثامناً ـ لم يهتد في مواضع كثيرة إلى موضع كلام الخليل أو سيبويه في الكتاب وإليك هذه الأمثلة وقد أثبت موضع كلام الخليل أو سيبويه من الكتاب (طبعة بولاق):

١ ـ ص ٧، ١٠ الكتاب ١/٣٠٩ و٢/١٤٤، ١/٣٨٠.
٢ ـ ص ٤٢: الكتاب ٢/٤٥ ـ ٤٦.
٣ ـ ص ١٥/٥١: الكتاب ١/٢٧٩.
٤ ـ ص ٧/٥٩: الكتاب ١/٢٧٩.
٥ ـ ص ١١٦: الكتاب ٢/٩٢.
٦ ـ ص ١٦١: الكتاب ٢/٣٧٨.
٧ ـ ص ١٨٠: الكتاب ١/١٠٨.
٨ ـ ص ١٩٣: الكتاب ١/٤٧٠.
٩ ـ ص ٢٤٦، ٢٨٣: الكتاب ٢/٣٧٩، ١/٤٦٣.
١٠ ـ ص ٣٥٠: الكتاب ١/٤٥٢.
١١ ـ ص ٣٦٥: الكتاب ١/ ٣٧ ـ ٣٨.
١٢ ـ ص ٣٩٤: الكتاب ٢/٢٣.
١٣ ـ ص٣٩٦: الكتاب ١/٤٦٩.
١٤ ـ ص ٤٠٩: الكتاب ١/٤٨.
١٥ ـ ص ٤٢٨: الكتاب ١/٣٧٧.

كما لم يهتد إلى موضع كلام الفراء في معاني القرآن وإليك بعض الأمثلة مع الإشارة إلى المواضع.

١ ـ ٣٨٢: معاني القرآن ١/٤٦٥.
٢ ـ ٣٩٠: معاني القرآن ١/٤٧٧.
٣ ـ ٣٩٢: معاني القرآن ١/٤٧٩.
٤ ـ ٤١٧: معاني القرآن ٢/٣٠.

وكذا بالنسبة لأقوال المبرد فلم يتعب نفسه بالرجوع إلى كتابه المقتضب وإليك بعض الأمثلة أيضاً:

١ ـ ١٠: المقتضب ٢١٢/٣.
٢ ـ ٦٠: المقتضب ٢١٠/٢.
٣ ـ ١٨٠: المقتضب ١٧٣/٢.
٤ ـ ٣٢٥: المقتضب ١٧٨/٣ و٢٧٤.
٥ ـ ٤١٢: المقتضب ٣٩٥/٤.
٦ ـ ٤٢٩, ٤٣٠: المقتضب ٣٩١/٤.
٧ ـ ٤٥١: المقتضب ٨٤/٢.

وقد ترك كثيراً من أقوال الأخفش غفلاً ولو رجع إلى كتابه (معاني القرآن) لرأى فيه هذه الأقوال علماً بأن في دمشق نسخة من هذا الكتاب عند الأخ العلامة أحمد راتب النفاخ الذي ما كان ليضن بها على طالب علم.

تاسعاً ـ لم يتنبه إلى اضطراب مكي في النقول فكثيراً ما ينسب أقوال الخليل إلى سيبويه كما في ص ١٣٥، ١٤٩، ٣٦٦ وكثيراً ما اضطربت نقوله عن سيبويه كما في ص ٣٥٠، ٣٩٦. ونراه ينسب قول الكسائي إلى أبي حاتم، ص ٢٤٨... ولو رجع المحقق إلى كتاب (إعراب القرآن) للنحاس لوجد أن مكياً كان عيالاً عليه فقد تابعه في إعرابه في كثر من المسائل وكذا في أوهامه.

عاشراً ـ لم يخرج الشواهد الشعرية، على قلتها، تخريجاً كافياً وسنعرض لذلك فيما يأتي:

١ ـ ٨/٧ قولهم: لاه ابن عمك. فاته أنه جزء من بيت لذي الإصبع العدواني وتمامه:...... لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني وهو في المفضليات ١٦٠ ومجالس العلماء ٧١.... والعبارة بنصها مع الشاهد نقلها مكي عن إعراب القرآن للنحاس ق ٢٠٤ ب. ولعل الذي أوهمه إثبات كلمة (قولهم) في نسخته بينما هي (قوله) في أكثر النسخ.
٢ ـ ص ١١٨: اكتفى بما نقله محققا المغني إذ ذكرا دون ذكر المصدر أن البيت لعبدالله بن الزبعرى وأن عجزه جاء في شعر للسماك العاملي (المغني ٢٣٥/١ طبعة دار الفكر).

والصواب أن الشطر الذي أورده مكي (فللموت ما تلد الوالدة) ورد في شعر عبيد بن الأبرص (ديوانه ٦٢ ونوادر القالي ١٩٥ والأغاني ٨٧/١٩) ووقع في شعر سماك بن عمرو الباهلي (لا العاملي) كما في الفاخر ٤٥ والخزانة ١٦٥/٤. وفي شعر نهيكة بن الحارث المازني كما في الخزانة ١٦٤/٤. وفي شعر الحارث بن عمرو الفزاري في مقطعات مراث ١٠٦ وانفرد المبرد في (ما أتفق لفظه واختلف معناه) ص ٢٧ بنسبته إلى ابن الزبعري. وقد ينسب إلى شتيم بن خويلد الفزاري كما في الفاخر ص ١١.

٣ ـ ص ١٧٣ : عجز بيت النابغة ثابت في نسخ أخرى لم يعتمدها المحقق.

٤ ـ ص ٢٣٤ : ذكر أن عجز البيت هو زيادة في الأصل وما ذهب إليه خطأ محض إذ أنه ثابت في (ظ) وهي من نسخه التي اعتمد عليها. وفاته أيضاً أن هذا البيت الشاهد قد نسب إلى زوج يزيد بن هبيرة المحاربي أيضاً كما في بلاغات النساء لابن طيفور ص ١١٨.

٥ ـ ص ٢٧٢ : نسب البيت إلى لبيد دون ذكر مصدره في ذلك وهو ليس في ديوانه بتحقيق د. إحسان عباس. وذكر أن سيبويه نسبه إلى الحارث بن نهيك. وأقول: إن البيت نسب إلى نهشل بن حري فيما رجحه البغدادي وإلى الحارث بن ضرار النهشلي كما في (شرح أبيات سيبويه) لابن السيرافي ١/ ٧٦ (طبعة مصر ١٩٧٤) وإلى مزرد أخي الشماخ وإلى مهلهل وإلى ضرار النهشلي وأخيراً إلى لبيد (ينظر تفصيل ذلك في الخزانة.١/ ١٥٢ وحاشية الدسوقي ٢٥١/٢). فالقطع بنسبته إلى لبيد ليس من الصواب إذن (وينظر أيضاً ديوان لبيد ٣٦١ والشنتمري ١/ ١٤٥).

٦ ـ ص ٢٩١ : يجب اسقاط هذا الشاهد من النص إذ هو زيادة من الناسخ أثبتها في الهامش وليست في سائر النسخ المعتمدة. وقد خفي عليه أن لعمرو بن قميئة ديواناً نشر محققاً مرتين أخيراً، الأولى في مجلة معهد المخطوطات والثانية في سلسلة كتب التراث التي تصدرها وزارة الإعلام العراقية.

٧ ـ ص ٣٤٦: هذا الشاهد أيضاً يجب إسقاطه من النص لأنه من زيادات

الناسخ في الهامش. والغريب هنا أنه ذكر أن بيت عنترة ليس في ديوانه وهو طبعاً في ديوانه ص ٢٠٧ (طبعة المكتب الإسلامي بدمشق وبتحقيق محمد سعيد مولوي). واللافت للنظر هنا أيضاً أنه خرجه من اللسان وتفسير القرطبي وكان الأجدر به الرجوع إلى المعلقات السبع أو العشر حينما لم يجده في ديوانه كما زعم!!

٨ - ص ٣٧٦: قال في الهامش أثناء حديثه عن بيت قيس بن الخطيم: (وانظر حماسة ابن الشجري ١/١٣٩، وقد نسبه إلى شهم بن مرة المحاربي).

أقول: قد أخطأ المحقق في أمرين: الأول أن (١٣٩) هو رقم القطعة والصواب ١/ ١٨٦ وهو رقم الصفحة. والثاني أنه مرفوع الروي وليس بمجروره كما ورد في المشكل. وعلى هذا يجب الإشارة إلى وروده مرفوع الروي في شعر الأخنس بن شهاب التغلبي كما في المفضليات ٢٠٧ والحماسة بشرح المرزوقي ٧٢٧ والخزانة ١/٣٤٤... وفي شعر ضرار بن الخطاب في أنساب الأشراف ١/٤٠ وفي شعر رقيم أخي بني الصادرة المحاربي... إلخ.

٩ - ص ٤٢٨: فاته أن ابن دريد قد نسب البيت في جمهرة اللغة ٣/٢٣٣ إلى ربيعة بن جحدر الهذلي.

١٠ - ص ٤٣٥: يجب إسقاط عجز البيت إذ أنه ليس من الأصل وإنما هو ثابت في الهامش.

١١ - ص ٤٤٩: لم يعثر على الشاهد:

رميتيه فأصميت ... وما أخطأت الرمية

ولو أجهد نفسه قليلاً لعرف أنه في: الفسر لابن جني ١/١٤١ وعبث الوليد للمعري ٢٢٦ والقوافي للتنوخي ٨٠ وتفسير الطبرسي ٣/٣١١ والقوافي لأبي القاسم الطيب بن علي ق ٢ من مخطوطة الرباط رقم ١٠٠ وخزانة الأدب للبغدادي ٢/٤٠١ وبعده البيت التالي:

بسهمين مليحين ... أعارتكيهما الظبيه

وثمة ملاحظة أحب أن أذكرها وهي أن المحقق لم يتبع منهجاً علمياً في تخريج الشواهد ولم يلتفت إلى قدم المصادر فمثلاً يذكر الخزانة ثم سيبويه ثم

الديوان والصواب بالعكس ثم يخرج بيت ساعدة بن جؤية الهذلي ص ٤٢٢ فيذكر: الخزانة، سيبويه، ديوان الهذليين، الكامل، المخصص، التاج، اللسان. وكان من الأفضل لو رتب مصادر التخريج ترتيباً زمنياً.

الأوهام والأخطاء والملاحظات الخاصة:

ص ١ هامش ١: جابر الدين. الصواب: صائن الدين كما في المخطوطة. ولقب أيضاً: ضياء الدين. (ينظر معجم الأدباء ١٤/٢٠، وفيات الأعيان ١٧١/٦، العبر في خبر من غبر ٢٠٠/٤، غاية النهاية ٣٧٢/٢..).

١ هامش ٢: قال: في (ح) أهله وما أثبته من (ظ). وأقول أن الكلمة التي أثبتها على أنها من (ظ) وهي (آلة) غير موجودة البتة وإنما هي (أهله) وصورة الورقة الأولى من (ظ) دليل على ذلك وهي مثبتة في صفحة ش من مقدمته.

٥/٧ : وإنما عملت. الصواب: إنما عملت. الواو زائدة وسياق الجملة يقتضي حذفها.

٦/٩ : سمى يسمى. الصواب: سَميَ بالياء.

٨ هامش ٢: قال: في (ظ): فإنها منزلة شرف. وأقول: إن ما ورد في (ظ): فاكنها (كذا). وهي بالطبع محرفة عن (فإنها) ولكن الأمانة العلمية تقتضي الإشارة إلى ذلك.

١١السطر الأخير: حذف الياء جزم. وفي نسخ أخرى: حذف الياء منه جزم. وهو أصوب بدليل العبارة السابقة: حذف الياء منه بناء. وخرج ي نفس الصفحة قراءة كسر النون من (نستعين) من كتاب القراءات الشاذة لعبد الفتاح القاضي وهو كتيب صغير ألف حديثاً وكان الأجدر به الرجوع إلى أمات كتب القراءات وهي كثيرة جداً. وقد تكرر ذلك في ١٣، ٢٢، ٧٧، ٨٦...

١٢ هامش ١: قال: في (ظ): فلا يخط لها. وأقول: هو وهم منه إذ ان

الناسخ رسم حاء صغيرة تحت الحاء وذلك دليل الإهمال وقد حكت الياء فأصبحت: فلا حظ لها.

١٥ السطر الأخير: والاسم عن البصريين: الذال، والألف زيدت لبيان الحركة وللتقوية. و (ذا) بكماله هو الاسم عند الكوفيين.

وصواب العبارة كما هو ثابت في أربع نسخ أهملها المحقق وكما نقلها أبو البركات في البيان ١/٤٣: والاسم عند الكوفيين الذال والألف زيدت لبيان الحركة وللتقوية. و (ذا) بكماله هو الاسم عند البصريين.

ويترتب على هذا حذف الهامش رقم (١) في ص ١٦.

١٨/٥ : لا يكن. الصواب: لا يمكن.

١٨/١٤ : أثبت رواية (ظ) وأهمل رواية الأصل وهي صحيحة أيضاً.

١٩/١٢ : زاد (أو ذه) من الأمالي الشجرية ولو رجع إلى المخطوطات الأخرى لوجدها فيها.

٢٣ هامش ٣: لا داعي لتعريف الأشمام والروم لأن مكياً شرحهما مراراً في المشكل.

٢٦/٣ : خفي عليه قول الفراء وهو في (الحجة في علل القراءات السبع) ١/٢٨٠.

٢٨/١٣ : أثبت رواية (ح) وهي محيط والصواب (محوط) كما في (ظ) ونسخة الأوقاف والتحقيق العلمي يقتضي إثبات ما هو صائب.

٢٩/١٠ : ولا يعمل فيها (أضاء) لأنها في صلة (ما). والصواب: لأنه (أي الفعل) في صلة ما. وكذا وردت في بعض نسخي المعتمدة.

٣٢/٩ : فيعملون. الصواب: فيعلمون.

٣٤/٦ : جمع سماوة وسماء. الصواب: جمع سماوة وسماءة كما في (ظ). وينظر الصحاح (سما).

٣٤/١٤ : وليس هو إنكار. الصواب: وليس هو إنكاراً.

٣٦/٨ : والكاف لام. وفي نسخ أخرى: والكاف لام الفعل.

٣٧/١٠ : وقال أبو عبيدة: هو عربي مشتق من أبلس. أقول الصواب:

أبو عبيد كما في بعض النسخ ولأن (إبليس) عند أبي عبيدة أعجمي لم يصرف وهو الرأي الذي أثبته مكي قبل قول أبي عبيد. ينظر (مجاز القرآن ١/٣٨ والزينة في الكلمات الإسلامية العربية ٢/١٩٢).

٣٩ السطر الأخير: بل تغيرن. الصواب: بل يغيرن.

٣/٤٣ : فصار (أوأل) فصنع به من التخفيف والبدل والإدغام ما صنع في القول الأول فوزنه بعد القلب أعفل. وصواب العبارة: فصار أوأل وزنه أعفل فصنع به من التخفيف والبدل والإدغام ما صنع في القول الأول فوزنه بعد القلب أفعل. وكذا وردت في أربع نسخ معتمدة.

٤٧ السطر الأخير: موسى صلى الله عليه وسلم. وفي أكثر النسخ: موسى عليه السلام وهو أصوب لأن (صلى الله عليه وسلم) دعاء خاص للنبي محمد ولا يقال لغيره.

١٢/٤٨ : وأصل (خطايا) عند الخليل: خطائي. والصواب: خطائيء بالهمز. ولو رجع المحقق إلى المقتضب ١/١٣٩ والمنصف ٢/٥٤ وشرح الشافية ٣/٥٩ لرأى أن مكياً لم يوفق في عرض رأي الخليل.

١٠/٥٠ : خرج قول الكسائي في معاني القرآن ١/ ٤٢ ولا وجود لذكر الكسائي أو رأيه فيه فتأمل!!

٥/٥٣ : أغفل رقم الآية (لاذلول) وهو ٧١.

١/٥٥ : سقط القوس قبل كلمة تقديره.

٢/٦٠ : لو حقق في قول مكي لعلم أن هشام بن معاوية الضرير وحده قال بهذا من الكوفيين (ينظر: شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ١٤١، ٣٦١).

٦/٦١ : أهمل رقم آية الإخلاص.

٦/٦٤ : وقال الكسائي: هي أو حركت الواو منها. وفي تفسير القرطبي

٣٩/٢ نقلاً عن الكسائي: حركت الواو منها تسهيلاً. ولم يشر إلى ذلك مع رجوعه إلى القرطبي.

١/٨٢ : ومن شدد النون نصب البر. والعبارة في أربع نسخ: ومن شدد النون من لكن نصب البر.

١٤/٩٢ : لم يخرج أمالة نصير لحتى عن الكسائي وهي في حاشية ابن جماعة على الجاربردي ٣٨٤. كما أهمل ضبط نصير (بضم النون وفتح الصاد المهملة وسكون الياء).

٢/٩٣ : مثل قوله: مرض حتى لا يرجونه. وفي سائر النسخ ومنها (ح) و(ظ): مثل قولك. وهو أصوب بدليل قوله... فتحكي الحال..

٩٤ هامش ٣: خرج قول أبي عبيدة من مجاز القرآن والقرطبي والبحر المحيط والمجيد والعكبري وكان الأولى الاكتفاء بمجاز القرآن. والمصادر الأخرى إنما نقلت هذا الرأي عنه.

١/٩٩ : تضارر (بتشديد الراء الأولى). والصواب فتح الراء دون تشديد.

١٤/٩٩ : خفي عليه قول المبرد وهو في كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) ص ٣٧ وفيه: .... يتربصن بأنفسهن. وكذا في ثلاث نسخ معتمدة. وسقطت كلمة (بأنفسهن) من نسخة (ت) ولم يضفها من النسخ الأخرى.

١٢/١٠٠ : ضرب زيد الظهر والبطن، أي على الظهر. وتمام العبارة كما هو ثابت في نسخ أخرى: أي على الظهر والبطن.

١١/١٠٨ : لو رجع إلى تفسير ابن عباس ص ٣٤ لوجد رأيه.

١١٢ : نقل في الهامش رد ابن عطية على مكي من القرطبي وكان الأفضل الرجوع إلى مقدمة ابن عطية ص ٢٨٦ ففيها نص الكلام الذي نقله القرطبي. وفي اشتقاق الشيطان كان الأفضل لو أحال على الكتاب ١١/٢ والزينة ١٧٩/٢ ففيهما تفصيل واف.

٤/١٢٠ : نسب الفراء في معاني القرآن ١/ ١٨٨ هذه القراءة إلى مجاهد. ونسبها الأخفش في معاني القرآن ق ٨١ إلى أبي عمرو.

٨/١٤٠ : كان يجب التنبيه على أن (امرأة) في الآية ٣٥ من آل عمران قد رسمت في المصحف الشريف بالتاء (ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ص ٧٨).

٧/١٥٢ : تقدم علته. ورواية (ظ) أصح وهي: تقدمت علته.

٣/١٥٥ : إلا في قراءة ابن كثير. والصواب كما في أربع نسخ: إلا في قراءة قنبل عن ابن كثير. ولم يخرج هذه القراءة، كما شرط في مقدمته، بسبب هذا السقط وهي في التيسير ص ٨٨.

وفي نفس السطر: بهمزة بعد الهاء. والصواب: بهمزة مفتوحة بعد الهاء.

١٥/١٦٩ : لم يلتزم المحقق بالمنهج الذي شرطه على نفسه وهو الالتزام بالأصل فأسقط من الأصل عبارة (صاحب الأخفش) وأبقى كلمة (الملهم) وقال في الهامش: في الأصل (الملهم صاحب الأخفش) ولم أعثر على ترجمة له.

أقول: لو أجهد المؤلف نفسه لعلم أن الأخفش هو هارون بن موسى ابن شريك المقرىء المفسر النحوي المتوفى سنة ٢٩٢ هـ والمعروف بالأخفش الدمشقي. وإن صاحبه هو محمد بن الأخرم المتوفى سنة ٣٤١ هـ. قال الذهبي في معرفة القراء الكبار ص ٢٣٤: «... قال علي بن داود: لما قدم ابن الأخرم بغداد حضر مجلس ابن مجاهد، فقال لأصحابه: هذا صاحب الأخفش الدمشقي فاقرأوا عليه». (ينظر أيضاً: غاية النهاية ٢/ ٢٧٠، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص ٢٦٩، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢٦٣).

٥/١٧٥ : أثبت نص الأصل وفيه زيادة تخص الآية ١٤ من آل عمران والتي ذكرت في ص ١٢٩ وقد ذكرها الناسخ سهواً. والغريب العجيب حقاً أن المحقق يشير في الهامش إلى أن نسخة الأصل

فقط فيها الصواب!! فأين الصواب وقد ورد اشتقاق المـآب الذي ورد في الآية ١٤ بينما الآية موضوع الإعراب هي ١٩٥: «والله عنده حسن الثواب».
وفي نفس الصفحة أحال على معاني القرآن ١/ ٢٥٠ والصواب ١/ ٢٥١.

١٩٧/٥ : وبه يتم. والصواب: وبه تتم الفائدة.

٢١٤/٣ : أغفل قول أبي عبيدة وهو في مجاز القرآن ١/ ١٤٣. كما لم يشر المحقق إلى أن عبارة الأصل وهي: «... تقديره: فآمنوا يكن الإيمان خيراً لكم» تخالف سائر النسخ وفيها: «... تقديره: فآمنوا يكن خيراً لكم، أي يكن الإيمان خيراً لكم».

٢١٨/١١ : (... فالفتح يليه وعليه يدل التفسير والتاريخ لأن الكسر يدل على أمر لم يقع والفتح يدل على أمر قد كان وانقضى...).
وصواب العبارة كما في سائر النسخ ومنها (ح) و(ظ): فالفتح بابه...

٢٢١/٨ : وقيل هو عطف على الرؤوس محكم. وفي سائر النسخ:... محكم اللفظ.

٢٣٦/١٣ : (كقولهم: رجل يقظ للذي تكثر منه الفطنة والتيقظ).
وصواب العبارة: كقولهم رجل فطن ويقظ للذي تكثر منه الفطنة والتيقظ.

٢٣٧/١٥ : لم يرجع في قول الفراء إلى معاني القرآن١/ ٣١٢ ولو فعل لعلم أن مكياً قد وهم فالقول للكسائي والرد للفراء.

٢٤٨/٦ : لم يتنبه إلى أن مكياً قد وهم حين نسب القول إلى أبي حاتم والصواب أنه للكسائي كما في المنصف ٢/ ٩٥ والممتع ٥١٣ وشرح الشافية ١/٢٩ والصحاح واللسان (شيأ) والدر المصون ٢/٥٠٤.
وفي السطر التاسع من نفس الصفحة: (... لأن فعلاء يقع جمعه كثيراً على أفعال). وصواب العبارة: لأن فعلاً...

٢٦٢ هامش ٣: الكتاب ١/ ٤٩٨. والصواب ١/ ٤٢٦.

٣١٤ السطر الأخير: (تداركوا على تفاعلوا). وعبارة سائر النسخ: تداركوا على وزن تفاعلوا.

٥/٣٣٤ : خفي عليه قول أبي زيد وهو في كتابه الهمز ص ٧.

١١/٣٣٥ : فاته أن كتاب مكي (الوقف على كلا وبلى في القرآن) قد نشر في بغداد بتحقيق د. حسين نصار سنة ١٩٦٧ وذلك في العدد الثالث من مجلة كلية الشريعة.

٦/٣٣٧ : (جعلا له شِرْكاً). لم يشر إلى أنها رسمت في المصحف الشريف: شركاء.

٢٣/٣٤٠ : قال: ونسب ابن هشام هذا الوجه لأبي (كذا) عبيدة. أقول: كان الأجدر به الرجوع إلى مجاز القرآن ١/ ٢٤٠ ففيه هذا الرأي.

١٣/٣٤٢ : (وحكاه النحاس عن أبي عبيدة). أقول: الصواب: عن أبي عبيد كما ورد في إعراب القرآن للنحاس ق ٨٢ (نسخة فاتح) وثماني نسخ أخرى من المشكل وليس في الكشف والقرطبي ما يؤيد رأي المحقق.

٢/٣٥٢ : (ما شاء الله وشئت). خفي على المحقق أن هذه العبارة جزء من الحديث الشريف: (إذا حلف أحدكم فلا يقل: ما شاء الله وشئت ولكن ليقل: (ما شاء الله ثم شئت). ينظر: مسند أحمد بن حنبل ٢١٤/١، سنن ابن ماجة ٦٨٤/١ وينظر أيضاً: المعجم المفهرس الألفاظ الحديث النبوي ٢٢١/٣.

وقد ذكر مكي هذا الحديث في ص ٣٦٦ أيضاً. وبهذا يكون مكي قد استشهد بثلاثة أحاديث لا حديثين كما ذكر المحقق في المقدمة.

٩/٣٥٣ : رجح رواية نسخة واحدة على تسع نسخ علماً بأن رواية هذه النسخ فصيحة أيضاً وأن الرواية التي رجحها ليست من الأصل الذي اعتمده وهذا مخالف لأصول التحقيق العلمي.

١٠/٣٧٦ : لم يشر إلى أن نسخة (ح) قد انفردت بذكر اسم الشاعر.

٣٨٢ السطر الأخير: (وأجاز الكوفيون إدخال اللام في خبر (لكن، وأنشدوا. . .
وصواب العبارة: وأجاز الكوفيون إدخال اللام في خبرها كانّ وأنشدوا. .) وهذا ثابت في (ح) وسبع نسخ أخرى وكذا وردت في إعراب القرآن للنحاس ق ٩٣.

٧/٣٨٥ : لو رجع المحقق إلى معاني القرآن ١/٤٧٠ لرأى خطأ مكي إذ أن الفراء لم يقل بهذا.

٢/٣٨٨ : (وبه قرأنا ليعقوب). في نسخ أخرى: وبه قرأ يعقوب.

٣٩٢ السطر الأخير: (وقد روي عن الأعمش وعاصم أنهما قرءا: يونِس بكسر النون والسين جعلاه فعلاً مستقبلاً من أنَسَ وأسف. . .).
خفي على المحقق أن هناك سقطا فكسر السين من يونس وهو اسم أعجمي لا ينصرف على رأي وفعل مستقبل على رأي آخر فهو لا ينصرف في كلا الحالين. وصواب العبارة: (. . . انهما قرءا: يونس ويوسف بكسر النون والسين. . .) أي كسر النون من يونس وكسر السين من يوسف لا كما وهم المحقق.

٩/٣٩٦ : لو رجع إلى الكتاب ١/٤٦٩ لعلم أن مكياً قد أخطأ فليس هذا رأي الخليل وسيبويه ولكن سيبويه نقله على أنه قول المفسرين.

٦/٤٠٢ : (في موضع الحال من المضمر). وصواب العبارة كما في سبع نسخ: في موضع نصب على الحال من المضمر.

٤٠٨ : حدث خطأ في أرقام أوراق المخطوطة (ح) إلى نهاية الجزء الأول فالرقم ١١٦ يقابل ١١٨ في مصورتي وهكذا. .

٨/٤١٤ : (وأجاز الفراء أن تكون (من) استفهاماً فتكون (من) في موضع رفع، وتكون من الثانية المعطوفة على الأولى موصولة أيضاً وليست باستفهام).
وصواب العبارة: وأجاز الفراء أن تكون من استفهاماً فتكون في موضع رفع، وكون (من) الثانية موصولة يدل على أن الأولى موصولة أيضاً وليست باستفهام).

٢/٤٢٠ : لم يهتد إلى قولي النحـاس والزجـاج وهما في إعـراب القرآن للنحاس ق ١٠١ أ: (وزعم أبو إسحاق: انه لا يجوز يا أبة (كذا) بالضم. قال أبو جعفر: وذلك عندي لا يمتنع كما أجاز سيبويه الفتح تشبيهاً بهاء التأنيث كذا يجوز الضم تشبيهاً بها أيضاً).

٨/٤٢١ : نسب القول إلى الكسائي لا إلى ابن الأنباري فيما نقله ابن عطية في مقدمته ٢٨٤ والعز بن عبد السلام في الفوائـد في مشكل القرآن ٢٧ نقلاً عن مكي.

٤٤١ : قال في الهامش أن كلمة (مبعوثون) في سوة الإسراء الآية ٤٩. وأقول: إنها وردت أيضاً في سورة الصافات الآية ١٦ وفي سورة الواقعة الآية ٤٧.

٧/٤٥٤ : (فـزالت عن مـوضعهـا). وفي سـائـر النسـخ: فـزالت عن مواضعها. وبعد فهذه ملاحظاتي على تحقيق الجزء الأول من (مشكل إعراب القرآن)، أرجو أن يتسع لها صدر الأخ المحقق فكلنا يخطىء والكمال لله تعالى وحده.

حول كتاب
«مشكل إعراب القرآن»

حاتم صالح الضامن
كلية الآداب ـ الدراسات العليا

ـ الحلقة الثانية ـ

تناولت في العدد السابق من مجلة الكتاب الغراء الجزء الأول من هذا الكتاب وبعد أن وصل إلي الجزء الثاني من الأخ علّامة الشام الأستاذ أحمد راتب النفاخ بادرت بتقديم ملاحظاتي عليه استكمالاً لما بدأت به، علماً بأن الملاحظات العامة التي ذكرتها في القسم الأول تنطبق على هذا الجزء أيضاً، لذا سأكتفي بالإشارة إلى بعضها مع الإيجاز.

ما سقط من الجزء الثاني:

١ ـ ص ٦٧ س ٩: بعد كلمة التابوت: (قوله: «في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى» (٥٢): ما بعد كتاب صفة له من الجملتين و«ربي» في موضع نصب بحذف الخافض تقديره: لا يضل الكتاب عن ربي ولا ينسى. ويجوز أن يكون «ربي» في موضع رفع ينفي عنه الضلال والنسيان، وقد بينا هذه الآية في كتاب الهداية بأشبع من هذا).

٢ ـ ١٥٧/ ١٢ بعد كلمة واحد: (نحو: خلق الله السموات).

٣ ـ ١٨٥/ ٥ بعد كلمة الياء: (وهو القياس).

٤ ـ ٢٢٠/ ٣ قبل حق النون: (قوله تعالى: يس).

٥ ـ ٢٤٠/ ٢ بعد لفظ الجلالة: (وقال: «خالق كل شيء»).

٦ ـ ٢٧٦/ ١١ بعد ما وصى: (أو في موضع رفع على أضمار مبتدأ أي: هو أن أقيموا. ويجوز أن تكون في موضع خفض على البدل من الهاء في «به» الأول أو الثاني وفيه بعد من أجل ما يعود على ما).

٧ ـ ٣٠٧/ ١٢ بعد كلمة هبة: (قوله: «قال آنفاً» (١٦) نصبه على الحال أي: ماذا قال محمد مبتدئاً لوعظه المتقدم يهزؤن بذلك. ويجوز أن يكون «آنفاً» ظرفاً أي: ماذا قال قبل هذا الوقت أي ماذا قال قبل خروجنا فهو من الاستئناف).

٨ ـ ٣٣٢/ ١ بعد كلمة اهتدى: (وفيه نظر لأن أفعل إنما يكون بمعنى فاعل إذا كان للمخبر عن نفسه).

٩ ـ ٣٤١/ ١١ قبل: وقد أفردت: (قال أبو محمد:).

المحقق والأمانة العلمية:

لم يلتزم المحقق الأمانة العلمية إذ ترك كثيراً من زيادات (ت) دون الإشارة إليها علماً بأنه قد نص على إثباتها في مقدمته كما سلف. وقد بلغت الزيادات التي لم يشر إليها في هذا الجزء في أكثر من تسعين موضعاً وإليك هذه النماذج القليلة علماً بأني قد سجلت هذه الزيادات ولا مانع من تزويد المحقق بها إن رغب، كي يقف عليها:

ص ٣٤ س٣ : (الذي أسرى بعبده).
٢٥/ ٣ : (أي وكلاء).
٢٥/ ٥ : (بمعنى يا ذرية من حملنا).
٢٥/ ٦ : (وهو أبو عمرو بن العلاء).
٤١/ ٢ : (أجر من أحسن عملاً).
٤٥/ ٤ : (وما إنسانيه إلّا الشيطان).
٨٣ : السطران الثالث والرابع.

المواضع التي خفيت عليه في كتاب سيبويه:

ص ٤٧ : قول سيبويه في الكتاب ٢ / ٤٢٩ .
٩٦ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٥ .
١٣١ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤٨٤ .
١٤٨/ ٥ : قول سيبويه في الكتاب ١ / ٤٧٩
(والصواب: الخليل لا كما وهم مكي).
١٨٥ : قول سيبويه والخليل في الكتاب ١ / ٤٧٩ .
٢١٩ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٤ .
٢٢٥ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤٥٥ .
٢٣٧/ ٦ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٩ .
٢٣٧/ ٩ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤٧٠ .
٢٤٥/ ٥ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤٧٠ .
٢٤٦/ ١٠ : قول سيبويه في الكتاب ٢/ ١٤٥ .
٢٥٩ : قول سيبويه والخليل في الكتاب ١/ ١٨٧ .
٢٦٥ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٨، ٣١٠.
٢٦٧ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٣ .
٢٧٣ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٩ .
٢٩٦ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٣٣ .
٣١٩/ ١١ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٣ .
٣٢٠/ ٣ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٣٨ .
٣٦٨/ ٣ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٧ ـ ٧٨.
٣٨٠/ ٩ : قول الخليل وسيبويه في الكتاب ١/ ٤٠٧ .
٣٨١/ ٧ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ١٩٨ .
٣٩٢/ ٣ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ١٥٧ .
٣٩٥/ ٨ : قول سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٠ ـ ٣١.
٣٩٩ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٩ .
٤٠٥/ ٧ : قول سيبويه في الكتاب ٢/ ١٧٠ .
٤١٥/ ٨ : قول الخليل وسيبويه في الكتاب ١/ ٤٦٤ .

٤٢٩/ ٨ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤٥٤ ـ ٥٦.
٤٦٠/ ١٣ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ١٥ ـ ١٦.
٤٦٩/ ١٠ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤٥٥.
٤٨١/ ١ : قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٥٦.
٥٠٣/ ٢ : قول الخليل في الكتاب ١/ ٤٦٤.

المواضع التي خفيت عليه في كتاب المقتضب

ص ١٠٨ : قول المبرد في المقتضب ٢ / ٣٥٦.
١٦٧ : قول المبرد في المقتضب ٤/ ٣٩٠.
٢٠٩/ ٩ : قول المبرد في المقتضب ١/ ٢٦١.
٢٦٥/ ١٢ : قول المبرد في المقتضب ٣/ ١٦٧.
٣٠٢/ ٨ : قول المبرد في المقتضب ٣/ ٢٢١.
٣٥٤/ ٤ : قول المبرد في المقتضب ٣/ ٢٧.
٣٦٨/ ٣ : قول المبرد في المقتضب ٣/ ٢٦٠ و٤/ ٣١٧.

الأخطاء والأوهام والاستدراكات

٥/٨ : «فظلوا فيه»: الضمير في «فظلوا» وفي «يعرجون»..
وصواب العبارة كما هو ثابت في ثلاث نسخ: «فظلوا فيه يعرجون».

٨/٧ : ركية جهنام: ضبطها بفتح الكاف. وفتح الجيم والهاء من جهنام.
والصواب كسر الكاف من ركية وكسر الجيم والهاء من جهنام.
(بنظر: الصحاح (جهنم) والمعرب ١٥٥ والزينة في الكلمات الإسلامية ٢/٢١٢). وهذا القول لرؤبة بن الحجاج كما رواه يونس.

٩/٣ : فاته أن القيسي في شواهد الإيضاح ق ٥٤ نسب البيت إلى عنترة أيضاً (ينظر الإيضاح العضدي ٢٤٥).

٣/١٨ : قول أبي عبيدة في المجاز ١/ ٣٦٢ والأصل أن القول للكسائي فيما نقل القرطبي ١٠/ ١٢٦ وعليه عول أبو عبيدة. وقد فات المحقق كل ذلك.

١٣/٢٢ : والحنف الميل. وفي أربع نسخ: واصل الحنف الميل.

٢٤/ هامش٣: قال: في الأصل أبو عبيد ورجحت ما جاء في ح، ظ، ق. أقول: الصواب أن ما ورد في ظ هو أبو عبيـد أيضاً فتأمل!!

٩/٢٦ : ألا تتخذوا. الصواب: ألا يتخذوا كما في سائر النسخ وكما نص عليه المؤلف.

٣/٣٥ : انتصب قرآن بإضمار فعل يفسره «فرقناه» تقديره: وفرقنـاه. وصواب العبارة كما هو ثابت في ست نسخ: . . تقديره وفرقنا قرآناً فرقناه.

٩/٤١ : كان يجب الإشارة إلى أن كلام مكي عن العبقري والرفرف يعود إلى الآية ٧٦ من سورة الرحمن وهي: «متكئين على رفرف خضر وعبقري حسان».

٤٤ : فاته أن قول أبي زيد في نوادره ص ٢٣٥.

٨/٥٢ : (تجري من تحتها الأنهار). لم يشر إلى أن هذه الآية وردت في سور كثيرة (ينظر المعجم المفهرس ٧١٩ ـ ٧٢٠).

٦٠/هامش ٦: روى بيت الأخطل: ولقد أبيت من الفتاة بمنزل. . أقول ورواية الديوان: ولقد أكون. .

١٢/٦٩ : دعتــهُ إلى هــابي التــراب عقيم. ضبط (عقيم) بضم الميم والصواب كسر الميم. (ينظر الصحاح (هبا) واللسان (صرع) ومعجم شواهد العربية ١/٣٦٧).

٧٢/هامش١: الجزم قراءة غير ابن ذكوان. أقول لا موجب لهذه الملاحظة لأن قراءة ابن ذكوان الرفع فواضح أن الجزم قراءة غيره.

١٤/٧٨ : كما قال، تقول. . والصواب كما في سائر النسخ ومنها ح: قال (أي الفراء) كما تقول. .

٢/٧٩ : مثل «صنع الله» و«وعد الله». أقول: لم يشر إلى أنهما آيتان

فالأولى من الآية ٨٨ من سورة النمل والثانية من الآية ١٢٢ من سورة النساء والآية ٤ من يونس.. إلخ.

٧/٨٣ : على معنى: هو الحق وهذا الحق. وفي سائر النسخ: .. أو هذا الحق.

٩/٨٧ : قال بعض العلماء. أقول: هو أبو عبيد فيما نقل القرطبي في تفسيره ١١/ ٣٣٥.

١/١٠٠ : والصافن عرق في مقدم رجل الفرس إذا ضرب عليه العرق رفع رجله أقول كلمة العرق زائدة والصواب كما في سائر النسخ: ... إذا ضرب عليه رفع رجله.

١٠٤/هامش٤ : قال: السرداح الأرض اللينة. وأقول: إنها الناقة الكثيرة اللحم أيضاً كما في الصحاح واللسان (سردح).

٥/١٠٦ : تقول: خرج بثيابه وركب بسلاحه، أي خرج لابساً ومتسلحاً. والصواب: .. أي خرج لابساً وركب متسلحاً.

١/١٠٨ : فاته أن القول للفراء في معاني القرآن ٢/٢٣٤ وعليه عول الجرمي والمبرد.

٧/١١٢ : ولم يجز عند سيبويه هذا إلا في الشعر وفي سائر النسخ: ولم يجز سيبويه هذا إلا في الشعر.

٩/١١٩ : (ان لعنة الله). أقول أن كلمة (لعنة) رسمت بالتاء في ثلاث نسخ وهو موافق لخط المصحف الشريف فكيف سوغ لنفسه إثبات ما هو مخالف لخط المصحف؟

ومن المفيد أن أذكر هنا قول ابن الأنباري كما نقله أبو عمرو الداني في المقنع ص ٨٠: (قال ابن الأنباري: وكل ما في كتاب الله عز وجل من ذكر اللعنة فهو بالهاء إلا في حرفين، في آل عمران: «فنجعل لعنت الله على الكاذبين» وفي النور: «إن لعنت الله عليه»).

٥/١٢٢ : كان من الأفضل الرجوع إلى كتاب المعرب ٣٦٣ أو شفاء الغليل ٢٣٩ لشرح كلمة المريق. ومن الضروري هنا أن أشير

إلى الوهم الذي وقع فيه محقق البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري إذ أثبتها في ٢/١٩٥: المريق.

٦/١٤٦ : وأجاز بعض النحويين. خفي عليه أنه الفراء كما في معاني القرآن ٢/٢٨٧.

/١٥٢ هامش ٢ قال: اختلف ترتيب الآيات ما بين النسخ فآثرت ترتيبها حسب ورودها في المصحف.

وأقول: ليس من حقه ذلك خاصة أن جميع النسخ قد اتفقت على تقديم بعض الآيات وهذا ثابت في منهج المؤلف. وكل ما في الأمر أن الآية ٥٢ وردت في الأصل الذي اعتمد عليه بعد الآية ٨٧. فهل يبرر هذا تغيير ترتيب سبع آيات؟

٥/١٥٣ : (خير أما يشركون). والآية كما هي في ت وسائر النسخ (آلله خير..) فلا أدري لم حذف لفظ الجلالة؟!

١٦٣ : لم يخرج قول الطبري الذي نقله مكي وهو في تفسيره (طبعة البابي الحلبي) ٢٠/١٠٠.

٧/١٦٥ : نسب مكي القول إلى الفراء وتابعه المحقق إذ أحال على معاني القرآن ٢/٣١٢ وفاتها أن الفراء نقل هذا الرأي على أنه لبعض النحويين.

٣/١٧٧ : لم يتنبه المحقق رغم رجوعه إلى معاني القرآن أن التنوين بالرفع عند الفراء خاص بضرورة الشعر لا كما زعم مكي (ينظر معاني القرآن ٢/٣٢١).

١٢/١٨٠ : في سائر النسخ: ليظلوا لا ليظلن كما في (ت).

١٨٣ : قول عكرمة في الكشف ٣/٤٩٣ وزاد المسير ٦/٣١٧.

١٨٥ : خفى عليه قول يونس وهو في الكتاب ١/٣١٦.

١٣/٢٠٠ : (قوله تعالى: «غير ناظرين اناه»). حصره المحقق بين قوسين على أنه من نسخة ح. وهذا ليس بصحيح البتة فقد ورد في (ت): قوله: «اناه».

٧/٢٠٧ : اسم شجر بعينها. والصواب: اسم شجرة بعينها.

١٣/٢١٠ : خفي عليه قول المبرد وهو في الكامل ١٠٩٨.
٢٢٨/هامش ١: قال: ذرياتهم بالجمع قراءة نافع. ولم يخرج القراءة كما ألزم نفسه. وأضيف أنها قراءة نافع وابن عامر كما في السبعة في القراءات ٥٤٠ والتيسير ١٨٤.
٩/٢٢٨ : فاته أن قول الزجاج إنما هو قول الفراء في معاني القرآن ٢/٣٧٩.
٧/٢٢٩ : لم يخرج قول أبي عبيدة وهو في مجاز القرآن ٢/١٦٢.
٢٣١ : خرج قراءة عبدالله بن مسعود من البحر المحيط. وكان الأفضل الرجوع إلى كتاب المصاحف ففيه مصحف ابن مسعود من ص ٥٤ - ص ٧٣.
٧/١٣٣ : وقد قرأ أبو بكر عن عاصم. وهم المحقق فترجم لأبي بكر على أنه ابن مجاهد (تنظر ص ٥٣٤ من هذا الجزء).
ولا أدري كيف يروي متأخر عن متقدم فالمعروف أن عاصماً توفي سنة ١٢٧ هـ، أما أبو بكر بن مجاهد فقد توفي سنة ٣٢٠ هـ. والصواب أن أبا بكر هو شعبة بن عياش راوية عاصم، توفي سنة ١٩٣ هـ. (ينظر التيسير ٦، غاية النهاية ١/٣٢٥، النشر ١/ ١٥٦).
٢/٢٨٤ : مخالف لخط المصحف المجتمع عليه. أقول وفي سائر النسخ: المجمع عليه.
١٦/٢٥١ : في موضع نصب ورفع. والصواب: في موضع نصب أو رفع.
١٥٩ : خفي عليه أن ليونس رأيين في إعراب (وحده) كما في شرح المفصل ٢/٦٣.
٣/٢٦٣ : قبل قرأ سقطت العبارة التالية: (قوله: حم). وهي ثابتة في أربع نسخ منها (ك) التي اعتمد عليها فيما زعم.
١/٢٦٧ : فاته أن قول الفراء في معاني القرآن ٣/١٠.
١/٢٦٩ : سورة السجدة. والصواب: حم السجدة كما هو ثابت في سبع نسخ منها (ح) وسورة السجدة مضت في ص ١٨٦.

١٢/٢٧١ : أحال على كتاب سيبويه ١/٤١. وفاته أن هذا الرأي ورد أيضاً في الكتاب ١/٤٩ و٢/٢٨.

١٣/٢٩١ : فاته أن قول الفراء في معاني القرآن ٣/٤٢.

٢٩١/هامش١ : قال: الكسر قراءة غير الكسائي. أقول: كان من الأفضل لو بيّن لنا أسماء من قرأ بالكسر.

٣/٢٩٤ : فاته أن هذا الشاهد قد نسب إلى عدي بن زيد في الكامل للمبرد ٤٨٩ والفتح الوهبي ١٣٧.

١٢/٣٠٠ : (أن اعمل سابغات). قال في الهامش: سورة سبأ الآية ٣٤. والصواب أنها الآية الحادية عشرة.

١/٣٠٧ : خفي عليه قول يونس بن حبيب وهو في مجالس العلماء ٦٥.

٦/٣٢٠ : خفي عليه قول الفراء وهو في معاني القرآن ٣/ ٧٧.

٣٢٠/هامش١ : قال: في هامش ح: قال الكشاف: نصب على الحال، للتعرفة بالإضافة. والصواب: قال في الكشاف. ولو رجع إلى الكشاف ٤/٧ لوجد فيه: لتعرفه بالإضافة.

٦/٣٢٤ : وقال محمد: علق المحقق: لعله محمد بن يزيد المبرد.
أقول والذي أراه: وقال أبو محمد. وهو المؤلف نفسه.

٧/٣٢٨ : يجوز في مجنون في الكلام النصب. علق المحقق: أي في غير القرآن.
أقول: لا داعي لهذا التعليق فكلام المؤلف لا يحتاج إلى بيان.

٣٣٠ : خرج قول الفراء في معاني القرآن وتفسير القرطبي. أقول لا حاجة إلى الثاني ما دام قد ذكر معاني القرآن. وكذا في الصفحات ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٧٥..

٣/٣٣٢ : لم يذكر رقم الآية (وهو أعلم بكم) و(هو أعلم بمن اتقى) وهي الآية ٣٢ من سورة النجم.

٣٥٤ : لم يخرج قول قتادة بينما خرجه في ص ٣٦٤.

٣٦٤ : ذكر مكي (ولهم عذاب مهين) على أنها الآية الخامسة من سورة المجادلة والصواب: (وللكافرين عذاب مهين). فعلق المحقق:

في الأصول: ولهم.. وهو تحريف للآية. أقول: فات المؤلف أن (ولهم عذاب مهين) آية قرآنية أيضاً وهي ١٧٨ من آل عمران فالتبس الأمر على مكي فذكرها على أنها الآية ٥ من المجادلة وليس في الآية تحريف كما ذهب المحقق.

٥/٣٧٣ : أن تقولوا ما لا تفعلون. لم يشر المحقق إلى أنها كانت في الأصل: ..بما لا تفعلون. فأين الأمانة العلمية يا ترى؟

١٧/٣٨٠ : خفي عليه أن قول علي بن سليمان في مغني اللبيب ٣١٤ وهمع الهوامع ٢/٤.

٥/٣٨٣ : لم يخرج قول أبي عبيدة وهو في مجاز القرآن ١/١٤٣.

٧,٣/٣٩٠: (ومريم ابنة عمران). رسمها بالهاء بينما رسمت ابنت بالتاء في المصحف الشريف وهي كذلك في أكثر النسخ فكيف سوغ لنفسه مخالفة رسم المصحف. وكذا بالنسبة لـ (امرأة نوح) فقد رسمت امرأت بالتاء في المصحف الشريف ولكنه أثبتها على خلاف ما في المصحف دون إشارة. (ينظر المقنع ص ٧٨، ٨٢).

١/٣٩٦ : وأجاز سيبويه: الله لأفعلن، بالخفض. أحال المحقق على الكتاب ١/٢٩٣. وليس في هذا الموضع قولة سيبويه التي ذكرها مكي والصواب ٢/١٤٤.

٤٢٩ : كان الأفضل تخريج بيت عامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٦. وكان من الضروري أيضاً التنبيه على أن (قتيل) رويت بالرفع والنصب والكسر..

١٨/٤٢٩ : فرغ. بفتح الفاء. والصواب كسرها.

٤٣٤ : سورة الإنسان. كان من الضروري أن يشير إلى أنها وردت في نسخ أخرى: سورة هل أتى.

٢٢/٤٣٥ : قال: أنظر أمالي ابن الشجري (طبعة حيدر أباد). وأقول: لا داعي لذكر الطبعة لأنه ذكرها في فهرس المصادر.

٣/٤٣٧ : لم يخرج بيت الفرزدق في ديوانه ١/٣٠٤ (طبعة صادر).

٧/٤٣٩ : وسلسبيل اسم أعجمي. كان من الضروري أن يرجع إلى المعرب ٢٣٧ وكذا في ص ٤٤١ في استبرق.

١٧/٤٤٧ : أي تضمهم أحياء على ظهرها وأمواتاً على بطنها.
والصواب كما في سائر النسخ: . . وأمواتاً في بطنها.

٤٦٢ : انزل إلى الهامش ما ورد في ح وخمس نسخ أخرى والصواب إثباتها في المتن. وكذا في ص ٤٦٤. فلا أدري لم فضل رواية نسخة واحدة ناقصة على اتفاق ست نسخ تامة؟ هذا لعمري من أعجب العجب.

١/٤٦٦ : فملاقيه: رفع على إضمار فأنت. وفي سائر النسخ: رفع على إضمار: فأنت ملاقيه.

١/٤٧٤ : أو في موضع رفع على هم. الصواب كما في سائر النسخ. . . على إضمار هم.

٤٨١/هامش١ :ذكر استغناء العرب عن ودع ووذر بترك. . وكان يجب ذكر ذلك عند ذكر مكي ذلك لأول مرة في الجزء الأول من كتابه.

٤٨٦ : أضاف إلى المتن ثلاثة أسطر كانت في هامش الأصل فيجب إنزالها إلى الهامش مراعاة لأصول التحقيق العلمي.

١٣/٤٨٩ : لأن الخبر وفائدته في التفرق. عبارة قلقة ولعل الواو زائدة هنا علماً بأن هذه العبارة انفردت بها (ت).

١٦/٤٩٣ : قد تقدم الكلام فيها. . في الحاقة وفي الواقعة وفي القدر.
أقول: كان من الضروري الإشارة إلى هذه الآيات وهي الآية ٣ من الحاقة والآيتان ٢٧، ٤١ من الواقعة والآية ٢ من القدر.

٥١٠ : لم يذكر هنا رد أبي حيان على مكي في البحر المحيط ٨/ ٥٢٨ ـ ٢٩ كما ألزم نفسه في المقدمة.

فهرس التراجم

لم يتبع المحقق منهجاً علمياً في تراجم الاعلام فأوجز فيما يحتاج إلى إيضاح وأسهب فيما يحتاج إلى إيجاز وسأجمل ملاحظاتي فيما يلي:

١ ـ قدم المصادر المتأخرة واخر المتقدمة وفاته اعتماد المتأخر منها على المتقدم فمثلاً: ذكر في ترجمة سيبويه: بغية الوعاة ومراتب النحويين. وفي ترجمة عيسى بن عمر: طبقات القراء ومراتب النحويين وهلم جرا..

٢ ـ ذكر ثلاثة مصادر أحياناً واكتفى بمصدر واحد أحياناً أخرى. ففي ترجمة الحسن البصري ذكر ثلاثة مصادر وفي ترجمة ابن مجاهد ذكر مصدراً واحداً.

٣ ـ أغفل سنة وفاة المترجم له أحياناً لعدم إجهاد نفسه بالرجوع إلى المصادر وإليك هذه الأمثلة:

ص٥٣٩ : لم يذكر سنة وفاة الجرمي وهي ٢٢٥ هـ.

ص٥٤٣ : ذكر سنة وفاة عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب في حين ترك سنة وفاة أبي بكر الصديق في ص ٥٣٥ ولم يحل على أي مصدر ومرد ذلك جهله باسم أبي بكر حتى يتتبع ترجمته. وهو عبدالله ابن عثمان وتوفي سنة ١٣ هـ (ينظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٧ ـ ١٠٨).

ص ٥٤٦ : لم يذكر سنة وفاة أبي مجلز وهي سنة ١٠٦ هـ. والغريب أنه اعتمد في ترجمته على البحر المحيط والقاموس المحيط (جلز) وأغفل كتب التراجم!!

ص ٥٤٨ : لم يذكر سنة وفاة قطرب وهي ٢٠٦ هـ.

٤ ـ نقل هوامش بعض المحققين دون الرجوع إلى المصادر فوقع في أوهام كثيرة منها:

ص ٥٣٦ : ترجمة حمزة بن حبيب: توفي سنة ١٨٨ هـ (طبقات القراء ٢٦١/١) أقول الصواب ١٥٦ هـ. وليس في طبقات القراء أنه توفي سنة ١٨٨ هـ كما زعم.

ص ٥٣٨ : سعيد بن مسعدة.. توفي سنة ١٨٩ هـ (طبقات القراء ٥٣٥/١). أقول: المشهور أنه توفي سنة ٢١٥ هـ وقيل ٢١٠ وقيل ٢٢١. وقدوهم المحقق عن الإحالة على طبقات القراء فليس في هذا الموضع ترجمة للأخفش سعيد أولاً ولم يترجم ابن

الجزري ـ في علمي ـ للأخفش ثانياً.

ص ٥٤٢ : قال في ترجمة الأصمعي: توفي نحو سنة ٢١٠ هـ (انباه الرواة ٢/١٩٧).

وأقول: المشهور أنه توفي سنة ٢١٦ هـ ثم إن القفطي ذكر نقلاً عن أبي نعيم في كتابه تاريخ أصبهان أنه توفي سنة ٢١٢ هـ وليس هناك ذكر لسنة ٢١٠ هـ البتة فتأمل!!

ص ٥٤٠ : قال في ترجمة ابن أبي إسحاق: أخذ عنه كبار النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى الثقفي والأخفش.. (طبقات القراء ومراتب النحويين).

وأقول: أولاً ـ لم يرد ذكر الأخفش في المصدرين المذكورين.

ثانياً ـ إن ذكره مجرداً يعني أنه سعيد بن مسعدة ولم يأخذ عن ابن أبي إسحاق فيما نعلم.

ص ٥٤٥ : القاسم بن سلام: توفي سنة ٢١٤ هـ. والصواب ٢٢٤ هـ.

ص ٥٤٩ : الزهري: توفي سنة ٢٤ هـ. والصواب ١٢٤ هـ.

٥٥٠ : هارون بن موسى:.. وروى له البخاري ومسلم، توفي نحو سنة ١٧٠ هـ (انباه الرواة ٣/٣٦١).

أقول: إن المحقق لم يرجع إلى انباه الرواة في هذه الترجمة فليس فيه (روى له البخاري ومسلم) أولاً ولا (توفي نحو سنة ١٧٠ هـ) ثانياً. وثبت لدي بما لا يقبل الشك أنه نقل الهامش الذي كتبه عبد السلام هارون في تحقيقه لكتاب سيبويه ٢/٣٩٩ حرفياً علماً بأن الأستاذ عبد السلام هارون قد جانب الصواب هو الآخر حين أحال على انباه الرواة فقط.

٥ ـ أخطأ في ترجمة ثلاثة أعلام مشهورة هي:

ص ٥٤٠ : أبو عبد الرحمن السلمي: قال: عبدالله بن السائب صحابي قارىء أهل مكة روى القراءة عرضاً عن أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وعرض عليه القرآن مجاهد بن جبر وعبدالله بن كثير (طبقات القراء ١/ ٤١٩).

والصواب: عبدالله بن حبيب الضرير مقرىء الكوفة، توفي سنة ٧٤ هـ (ينظر: طبقات ابن سعد ١٧٢/٦، المعارف ٥٢٨، غاية النهاية ٤١٣/١، تهذيب التهذيب ١٨٥/٣..).

ص ٥٤٧ : أبو قلابة: قال: محمد بن أحمد بن أبي دارة مقرىء معروف (طبقات القراء ٦٢/٢).

والصواب: عبدالله بن زيد الجرمي توفي سنة ١٠٤ هـ (ينظر: حلية الأولياء ٢٨٢/٢، ابن عساكر ٧/ ٤٢٦، تهذيب التهذيب ٢٢٤/٥..).

ص ٥٤٨ : ابن ذكوان. قال: محمد بن سليمان بن ذكوان البعلبكي المؤذن مقرىء معمر عالي السند توفي سنة ٣٥٤ هـ وقيل سنة ٣٦٠ هـ (طبقات القراء ١٤٨/٢).

والصواب: عبدالله بن ذكوان القرشي المدني فقيه أهل المدينة توفي سنة ١٣١ هـ (ينظر: الجرح والتعديل ٤٩/٢/٢، ابن عساكر ٣٨٢/٧، تذكرة الحفاظ ١٢٦/١، ميزان الاعتدال ٥٢٦/٤..).

وأخيراً فإنه أغفل ترجمة أبي بكر شعبة بن عياش ولم يسرده في فهرس الأعلام كما سلف وأغفل ترجمة معمر الذي ورد في ص ٢٢ من الجزء الثاني لجهله به. وهو معمر بن راشد الأزدي، روى كثيّراً عن قتادة، توفي سنة ١٥٣ هـ (ينظر: الجرح والتعديل ٢٥٥/١/٤، تهذيب التهذيب ٢٤٣/١٠، تذكرة الحفاظ ١٧٨/١..).

وثمة ملاحظة أخيرة غريبة إذ أنه ترجم لنصر بن عاصم الليثي في ص ٥٥٠ وليس له ذكر في المشكل وأحال على ص ٣٣٤ من الجزء الأول وفيه: وقد روى عن عاصم كسر الهمزة على فيعل. وقال المحقق في الهامش: هو نصر بن عاصم وترجم لعاصم على أنه نصر بن عاصم فتأمل!! والحقيقة أن هذه القراءة ثابتة لعاصم كما في المحتسب ٢٦٥/١.

فهرس المراجع والمصادر

١ ـ هناك مصادر ومراجع أدرجت في الفهرس دون أن يرجع إليها المحقق وهي:

بغية الملتمس
تاريخ آداب اللغة العربية
تاريخ الإسلام السياسي
تفسير المشكل في غريب القرآن (مخطوط)
جذوة المقتبس
الدر المصون (مخطوط)
ديوان عنترة
الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة
سير أعلام النبلاء (مخطوط)
علوم القرآن للسيوطي (لم أسمع به من قبل)
في أصول النحو
اللباب في تهذيب الأنساب
مرآة الجنان
المصاحف
مطمح الأنفس
المعجب في تلخيص أخبار المغرب
معجم المؤلفين
معرفة القراء الكبار
النجوم الزاهرة
نفح الطيب

٢ ـ اعتمد على طبعات قديمة غير محققة وترك الطبعات المحققة لهذه الكتب مثل: الإتقان، إملاء ما منَّ به الرحمن، ديوان حسان، ديوان النابغة، مغني اللبيب، مفتاح السعادة، وفيات الأعيان..

٣ ـ وقع في بعض الأوهام عند نقله لأسماء الكتب مثل:

الإبانة عن معاني القراءة. والصواب: . . القراءات.
أمالي ابن الشجري. والصواب كما هو مطبوع. الأمالي الشجرية.
طبقات القراء لابن الجزري. واسمه غاية النهاية في طبقات القراء.
طبقات ابن قاضي شهبة. والصواب دفعاً للبس: طبقات النحاة واللغويين لأن ابن قاضي شهبة ألف كتاباً آخر اسمه طبقات الشافعية وهو مخطوط أيضاً.
معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار: تحقيق محمد أحمد جاد المولى.
والصواب: . . على الطبقات والإعصار. وتحقيق محمد سيد جاد الحق.

٤ ـ ذكر تفسير الطبري طبعة محمود شاكر بينما نراه قد اعتمد على غيره إذ خرج قول الطبري في سورة الصف ٢/٣٧٥ من الجزء الثامن والعشرين علماً بأن طبعة شاكر بلغت إلى الآية ٢٧ من سورة إبراهيم.

٥ ـ لم يعط وصفاً كاملاً للكتاب أو المخطوط مع ذكر الاسم الكامل للمؤلف أضف إلى ذلك أنه ترك كثيراً من الكتب غفلاً علماً بأنها قد طبعت أكثر من مرة فمثلاً: نزهة الألباء لابن الأنباري (كذا).
ومعروف أن للنزهة عدة طبعات، طبعت مرتين بمصر وثالثة بتحقيق أبي الفضل وطبعها الدكتور إبراهيم السامرائي مرتين وطبعها عطية عامر أيضاً فعلى أيها اعتمد يا ترى؟

٦ ـ وهم في ترتيب المصادر على الحروف الهجائية فقد ذكر مثلاً: لسان العرب قبل اللباب والمجيد قبل المجمل والمقتضب قبل مقاييس اللغة والمنصف قبل المقاييس وهلم جرا. .

*

وأخيراً فإن الكتاب الذي نشر لا يمثل كتاب المشكل كما وضعه مكي ولعل اعتماد المحقق على نسخة ت أول الأسباب التي أدت إلى تشويه كتاب مكي فقد تبين لي بعد الإحصاء أن عدد زيادات هذه النسخة التي انفردت بها أربت على التسعمائة أضف إلى ذلك تغير العبارات واختلافها بين هذه النسخة وسائر النسخ.

وثمة أمر آخر هو أن الإسراع والتسابق في نشر الكتب يوقع الناشر في أوهام وأخطاء كثيرة وهذا ما حدث بالنسبة إلى ناشر المشكل فلو تريث قليلاً لما وقع في هذه الأخطاء الكثيرة التي تنم عن جهله بأصول التحقيق العلمي وعسى أن يكلف مجمع دمشق مـن هم مظنة القدرة على التحقيق فقد كثر المتسلقة على هذه الصنعة.